القدس
الجمعة ١٧/٤/٢٠٠٩

التماس للمحكمة العليا الاسرائيلية ضد قرار السماح ببناء متحف «التسامح» على ارض مقبرة مأمن الله في القدس

القدس-زكي ابو الحلاوة- قدمت امس جهات عديدة التماساً للمحكمة العليا الاسرائيلية ضد قرار سلطة الآثار الاسرائيلية السماح ببناء متحف «التسامح» على ارض مقبرة مأمن الله الإسلامية بواسطة المحامين قيس يوسف ناصر من مكتب المحامي غياث ناصر، ضرغام سيف، وعينات هوربيتس . وقدم هذا الالتماس من قبل عائلات مقدسية دفن اقاربها في المقبرة، ورجال دين ومثقفين وممثلو مؤسسات جمهورية عربية ويهودية يعارضون بناء متحف التسامح على ارض مقبرة مأمن الله في القدس.

وجاء الالتماس عقب التقرير الذي نشرته صحيفة «معاريف» يوم ٢٧-٢-٠٩ الذي جاء فيه أن سلطة الآثار قررت السماح ببناء متحف التسامح، بخلاف التقرير الخطي المهني الذي أعده مسؤول الحفريات في المقبرة آنذاك جدعون سوليماني بتاريخ ٩-٤-٠٦ والذي أوصى يومها بعدم تحرير ارض المقبرة لبناء المتحف حتى يتم استنفاد كل الحفريات اللازمة.

وبعد التقرير الصحفي ادلى سوليماني بشهادة خطية مشفوعة بالقسم صدقها المحامي ضرغام سيف، وصف بها عمليات الحفريات في المقبرة وكشف عن الضغوط التي مورست على سلطة الآثار من أجل الإسراع في إنهاء الحفريات.

وحسب شهادة سوليماني، فإن ما نفذ في المقبرة هو حفريات جزئية فحسب، ولم تستكمل كافة الحفريات اللازمة. كما انه يتوقع حسب المعطيات الأولية التي استنتجها حتى توقف الحفريات، انه من المتوقع وجود نحو ١٠٠٠ قبر تحت الأرض وهو ما يدل على قيمة المقبرة من الناحية الأثرية.

ولهذا أكد سوليماني ان المعلومات التي نقلتها سلطة الآثار للمحكمة العليا أثناء تداولها للالتماس الذي قدمته مؤسسة الأقصى آنذاك لمنع بناء المتحف كانت معلومات خاطئة ومضللة ولا تعكس الحقيقة الموجودة على ارض الواقع.

واستند الإلتماس ايضا الى ادلة هامة جديدة، توصل إليها المحامي قيس ناصر، وهي أن سلطة الآثار كانت أعلنت بشكل خطي عن ارض مقبرة مأمن الله موقعا اثريا مميزا له أهمية تاريخية وثقافية وهندسية. وذلك في إطار التنسيق التخطيطي الذي اجرته سلطة الآثار وبلدية القدس بشأن حماية المواقع الأثرية في القدس من خلال المخطط الهيكلي المحلي الجديد لمدينة القدس رقم ٢٠٠٠ والذي لم يودع بعد ومن هذه الأدلة أن سلطة الآثار في عرض قدمته عن المقبرة وأجرته لغرض المخطط الهيكلي، قامت بتقديم توصيات باتخاذ عدة خطوات للحفاظ على مقبرة مأمن الله، بما في ذلك تصليح القبور التي هدمت ودمرت.

وجاء في الالتماس، أن قرار سلطة الآثار بتحرير الأرض لبناء المتحف، أي السماح بتدمير موقع كانت سلطة الآثار نفسها اعلنت عنه موقعا اثريا مميزا، كان قرارا مخالفا للقانون ، إذ انه يخالف قانون الآثار وقانون سلطة الآثار اللذين ينصان على واجب سلطة الآثار في المحافظة على المواقع الأثرية ومنع اي مساس غير قانوني بها.

وقال الملتمسون ان قرار سلطة الآثار كان تعسفيا، متسرعا وغير منطقي، ذلك أن سلطة الآثار تجاهلت توصية سوليماني، الذي شكل الجهة المختصة العليا في كل ما يتعلق بالحفريات التي جرت في المقبرة، دون اي حجة، وحتى دون ان تستدعي سوليماني وتناقش معه توصياته والدواعي المهنية من ورائها.

ويشير الالتماس أيضا إلى أن سلطة الآثار اتخذت قرارها دون أن تستشير لهذا الأمر مجلس الآثار الإسرائيلي الذي وكل حسب قانون الآثار باعطاء المشورة لسلطة الآثار في كل ما يتعلق بالآثار في البلاد.

واستند الالتماس أيضا إلى أن سلطة الآثار اتخذت قرارها بالسماح ببناء المتحف بعد ان مول اصحاب مشروع المتحف أعمال الحفر، الأمر الذي وضع سلطة الآثار في حالة واضحة من تضارب المصالح؛ أي بين المصلحة العامة الداعية للحفاظ على الأثريات والمصلحة الخاصة لمخططي المتحف التي تستوجب إنهاء الحفريات في اسرع وقت ممكن حتى ولو كان الأمر على حساب الموقع الأثري.

وقدم الملتمسون مع الالتماس طلبا مستعجلا لإصدار أمر منع لوقف أعمال بناء المتحف بشكل مؤقت وذلك حتى البت النهائي في الالتماس.